

The Impact of Macroeconomic Policies on Foreign Direct Investment in Sudan (1990-2020)

Ebtihaj Hashim Mohammad Algzoli

College of Business Administration | Al-Baha University | Kingdom of Saudi Arabia

Received:
03/04/2023

Revised:
15/04/2023

Accepted:
16/06/2023

Published:
30/03/2024

* Corresponding author:

bojeboje@hotmail.com

Citation: Algzoli, E. H. (2024). The Impact of Macroeconomic Policies on Foreign Direct Investment in Sudan (1990-2020). *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences*, 8(3), 69 – 82.

<https://doi.org/10.26389/AJSRP.L030423>

2024© AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• Open Access



This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: This study aimed to investigate the impact of macroeconomic policies on attracting foreign direct investment (FDI) in Sudan from 1990 to 2020 and its influence on the flow of FDI quantitatively, employing a standard model to estimate the FDI flow function during the specified period. The researcher adopted an analytical descriptive approach. One significant finding of the study was the presence of a notable correlation between the growth rate of gross domestic product (GDP), population size, economic openness, and FDI inflows during the study period. Additionally, the study revealed the positive impact of domestic financing and exchange rates on FDI. Exchange rates emerged as a crucial variable influencing FDI flows, underscoring their importance and positive role in fostering FDI in Sudan. Among the key recommendations, there is a necessity to enhance economic growth rates and incentivize foreign investors by establishing a conducive investment environment. Moreover, the country should strike a balance between monetary policies aimed at curbing inflation and efforts to attract foreign investments while addressing legislative, executive, and administrative barriers for foreign investors.

keywords: Foreign Direct Investment, Macroeconomic policy, Economic openness

اثر السياسات الاقتصادية الكلية علي الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان (1990-2020)

ابتهاج هاشم محمد الجزولي

كلية إدارة الأعمال | جامعة الباحة | المملكة العربية السعودية

المستخلص: هدفت الدراسة إلى التحقيق في تأثير السياسات الاقتصادية الكبرى على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان من عام 1990 إلى 2020 وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كمي، باستخدام نموذج قياسي لتقدير وظيفة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة المحددة. اعتمد الباحث منهجاً وصفيّاً تحليلياً. أحد النتائج المهمة للدراسة كان وجود علاقة بارزة بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حجم السكان، وفتح الاقتصاد معاً للاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، كشفت الدراسة عن التأثير الإيجابي لتمويل الداخل وسعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر. ظهر سعر الصرف كمتغير أساسي يؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يؤكد أهميته ودوره الإيجابي في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان. من بين التوصيات الرئيسية، هناك ضرورة لتعزيز معدلات النمو الاقتصادي وتشجيع المستثمرين الأجانب من خلال إنشاء بيئة استثمارية مواتية. علاوة على ذلك، يجب على البلاد التوازن بين السياسات النقدية التي تهدف إلى الحد من التضخم والجهود المبذولة لجذب الاستثمارات الأجنبية مع معالجة العقبات التشريعية والتنفيذية والإدارية للمستثمرين الأجانب.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، السياسة الاقتصادية الكلية، الانفتاح الاقتصادي.

المقدمة:

شهد الاقتصاد العالمي عدة أزمات اقتصادية ومالية منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ترتبت علي ذلك انخفاض الاستهلاك و استثمار القطاع الخاص وارتفاع معدلات البطالة وتراجع معدلات النمو الاقتصادي. وقد جاءت الأزمة المالية العالمية للعام 2008 شاملة أزمات مصرفية وانهييار بعض المؤسسات المالية وتدهوراً في قيمة العملات وسعر الصرف واختلالات في أسواق المال نتيجة لتدهور سوق الإقراض العقاري وانخفاض السيولة وغياب وسائل وأدوات الرقابة وعدم الشفافية. أثرت هذه الأوضاع سلباً على الاقتصاد السوداني من خلال تراجع الطلب العالمي على النفط والذي اثر مباشرة على انخفاض أسعاره وبالتالي انخفاض الإيرادات العامة ، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار معظم السلع الاستهلاكية ، مما أدى لارتفاع معدل التضخم إلى 14.2% بالمقارنة مع 9.3% في المتوسط في عام 2007 ، كما انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 6.0% بالمقارنة 2007.

على المستوى العالمي وخلال الثلاثة عقود الماضية، اتسمت السياسات التي تبنتها الدول النامية بالتغير اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) باعتباره أحد أشكال تدفق رأس المال الأجنبي للدول النامية. فبينما اتبعت تلك الدول في 1970 سياسات تهدف إلى تخفيض الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي 1980، ومع ظهور مشكلة الديون التي قيدت تدفق القروض التجارية للدول النامية، اتجهت تلك الدول إلى اتخاذ إجراءات من شأنها تخفيض قيود مفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر. وخلال الفترة 1990 كانت الدول النامية تتنافس فيما بينها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم اقتصاد الدول النامية من خلال توفير رأس المال اللازم لسد الفجوة بين الاستثمار والادخار. وعلى مستوى السودان تعمل الدولة على مراجعة وتعديل قوانين ولوائح الاستثمار وفقاً لمتطلبات التنمية الاقتصادية وذلك بغرض تفعيل دور أجهزة الاستثمار وهيئة بيئة مناخ الاستثمار ليكون مؤاتياً لجذب الاستثمار لدفع النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والرفاهية المجتمعية . حيث سجل حجم الاستثمار الوطني زيادة بلغت 17.5% لعام 2005 مقارنة بعام 2004 بينما زاد حجم الاستثمار الأجنبي بنسبة 264:6% لنفس الفترة وحققت الاستثمارات الوطنية المصدقة للقطاع الخدمي زيادة بلغت 214:5% لعام 2005 مقارنة بعام 2004 بينما قفز النمو في حجم الاستثمارات الوطنية المصدقة للقطاع لزراعي 411% أما الاستثمار في المجال الصناعي الوطني فقد نما بنسبة 03:5% وذلك لنفس الفترة قيد المقارنة اما اكبر نسبة نمو في الاستثمارات الأجنبية المصدقة لعام 2005 م فقد كانت من نصيب القطاع الخدمي والزراعي بنسبتي زيادة بلغت 320:5% و 300% على الترتيب وذلك مقارنة بعام 2004، ارتفع صافي الاستثمار المباشر من 2,425.6 مليون دولار في عام 2007 إلى 2,511.3 مليون د ولار في عام 2008

مشكلة الدراسة: من خلال ما تقدم يمكن بلورة مشكلة الدراسة بالسؤال الرئيسي الآتي:

ما هو تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على السياسة الاقتصادية الكلية

ينبثق من السؤال الرئيس الأسئلة التالية:

- 1- هل يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالسياسات الاقتصادية؟
- 2- هل يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالسياسات المالية؟
- 3- هل يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالسياسات النقدية؟

أهداف الدراسة:

1. معرفة أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (1990-2020) .
2. تسليط الضوء على حجم تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان.
3. الوقوف على المؤشرات الاقتصادية لمناخ الاستثمار وفرص ومجالات الاستثمار في السودان
4. الوقوف على أثر تدفق الاستثمار الأجنبي على الاقتصاد السوداني و العقبات التي تواجهه.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أحد أهم مرتكزات التنمية والنمو. وعليه فان هذه الدراسة تمثل محاولة بحثية لتوضيح أهم السياسات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان.

فروض الدراسة: تحاول الدراسة اختبار الفرضيات التالية:

- 1- وجود علاقة طردية بين مسار التغيرات في حجم السكان pop و تدفقات لاستثمار الأجنبي مباشر FDI.
- 2- وجود علاقة طردية بين مسار التغيرات في حجم الناتج المحلي الإجمالي GDP و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI.

- 3- وجود علاقة طردية بين مسار التغييرات في حجم تدفقات إجمالي التراكم الرأسمالي ca وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI.
- 4- علاقة طردية بين مسار التغييرات التمويل المحلي F وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI.
- 5- وجود علاقة عكسية بين عجز الموازنة Dd وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI.
- 6- وجود علاقة طردية بين استقرار سعر الصرف EX.R وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI.
- 7- وجود علاقة عكسية بين معدلات التضخم inf وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI.
- 8- وجود علاقة طردية بين الانفتاح الاقتصادي op وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر FDI.

منهج الدراسة:

تتبع هذه الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج التحليلي الاحصائي وذلك للوصول الى السياسات الاقتصادية الكلية التي تؤثر على الاستثمار الاجنبي المباشر التي يمكن قياسها كميًا

ثانيا : الدراسات السابقة

1- دراسة علي فلاق(2015) الاستثمار الأجنبي غير المباشر ودوره في تفعيل نشاط سوق الأوراق المالية استهدفت هذه الدراسة الدول النامية من نقص في مصادر التمويل المحلية لدعم مشاريعها التنموية بدأت البحث عن مصادر خارجية بديلة للرهوض بمستويات التنمية تمثلت بعدة صور منها القروض الخارجية والاستثمار الأجنبي. ونتيجة خطورة الاعتماد على هذه القروض في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية بها، فقد اتجهت الأنظار نحو استخدام الاستثمار الأجنبي بنوعيه المباشر وغير المباشر باعتباره محركا للنمو الاقتصادي الذي يساهم في زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد المحلي، ونظرا إلى اتساع مجال دراسة الاستثمار الأجنبي، وانطلاقا من الأهمية التي يلعبها في الاقتصاديات النامية المستقبلية له تأتي أهمية التعرف إلى دور الاستثمار الأجنبي في تنشيط أسواق الأوراق المالية.

تختلف هذه الدراسة من الدراسة الحالية اخذت دور الاستثمار على الدول النامية واقتصرت الدراسة على الاستثمار في السودان.

2- دراسة محمد جابر عبد الحميد البلتاجي(2020) دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية دراسة تحليلية، استهدفت الدراسة بيان الدور الذي يؤديه الاستثمار المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية. توصلت الدراسة إلى أن التدفقات الرأسمالية شأنها شأن التدفقات التجارية الدولية أحد أهم ركائز النمو الاقتصادي واستدامته. لقد اوصت الدراسة بضرورة وضع استراتيجيات متكاملة لجذب الاستثمار الأجنبي بمختلف أشكاله وتشجيع الصادرات ومساندة المنتج الوطني للولوج في مزيد من الأسواق الخارجية.

اختلفت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية من حيث تناول موضوع الاستثمار وكيفية الوصول للنتائج والتوصيات التي تم

تقديمها.

3- **Study Hisham Mohamed Hassan(2012)** Determinants of foreign direct investment in Sudan: An econometric perspective-The paper explores the determinants of foreign direct investment (FDI) in Sudan over the period (1970–2010). The study considers the market size, inflation rate, exchange rate, indirect taxes, trade openness, and investment incentive policy as factors influencing FDI. The study uses the cointegration and error-correction techniques to identify the short- and long-run dynamics of the FDI determinants. The Johansen cointegration test statistics identify four cointegrating relations among the series, which implies an existence of long-run relationship among the FDI determinants. The results of the long-run FDI equation indicate that FDI flows in Sudan are influenced by the market size, inflation rate, exchange rate, and investment incentive policy. The error-correction term suggests that approximately 17% of total disequilibrium in FDI flows was being corrected each year. Moreover, Granger causality results show that there is a unidirectional causality running from each of the exchange rate, investment incentive policy, and the market size to FDI. This study differed from the current study in terms of addressing the subject and the problem of the study. The current study was distinguished by the results that the study reached because of the lack of correlation between economic growth and the flow of foreign investment.

4- study Nlandu Mamingi and Kareem Martin (2013) Foreign direct investment and growth in developing countries: evidence from the countries of the Organisation of Eastern Caribbean States, This paper empirically explores the relationship between foreign direct investment (FDI) and economic growth in the countries of the Organisation of Eastern Caribbean States (OECS). To reach that goal, the paper utilizes panel data consisting of annual data covering the period 1988-2013 from 34 countries, including the six OECS economies, and estimates a dynamic panel growth model using the generalized method of moments (GMM). The empirical results show that although FDI positively affects growth, its impact is minimal when considered in isolation. In other words, its significant effect is rather indirect. There is also a strong and positive interaction between infrastructural development and FDI in enhancing economic growth, but FDI crowds out domestic investment. These findings have policy implications

This study differed from the current study in that the current study took a set of economic variables and the study proved the positive effect of some variables and the negative of the rest of the variables.

الإطار النظري:

مفهوم الاستثمار: يعتبر الاستثمار واحد من أكثر أشكال النشاط الاقتصادي حضوراً ومثار للاهتمام ليس فقط من قبل الدارسين والمهتمين بل من قبل متخذي القرار السياسي والاقتصادي في كل وقت من الأوقات لأنه يسهم بدور فعال يعتبر سبيلاً لتحقيق درجات التطور والتنمية الاقتصادية. (عيد، محمد عبد العزيز عبد الله، 2005، ص140)

عرف الاستثمار على أنه أستعمل لرأس المال سعياً لتحقيق الربح دون أن يلتفت المعرف إلى شكل الاستثمار وأن كان في أصول حقيقية أو مالية والاستثمار كذلك يعني استعمال الموجودات الرأسمالية التي هي صنع الإنسان في إنتاج السلع الاستهلاكية أو الرأسمالية. (Daniel martina, 1997, p06)

عرف الاستثمار على أنه: تكوين رأس المال العيني الجديد الذي يتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية وأخيراً قد عرف الاستثمار بالإنفاق الذي يتم على السلع التي لا تستهلك في الفترة الجارية. (المالكي عبد الله، 1994، ص12)

كما عرف الاستثمار بأنه: التضحية بقيمة حالية أكيدة- الاستهلاك الحالي- مقابل الحصول علي قيمة مستقبلية غير أكيدة والتزام نقدي يتوقع أن يخلق نقوداً إضافية في المستقبل. (Sharp, William, 1985 p2)

الاستثمار هو عبارة عن ارتباط مالي يهدف لتحقيق مكاسب يتوقع الحصول عليها على مدى طويل في المستقبل وتوظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل أو الربح والمال عموماً قد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير مادي ملموس (حردان، طاهر حيدر، 1997، ص13)

بعد هذا العرض لبعض التعريفات للاستثمار- نجد أنها تركز في مجملها علي جوانب المخاطرة والسعي نحو الربح، وعلي أن الاستثمار ينطوي على إضافة إجمالية إلي رؤوس الأموال أو السلع الإنتاجية المستعملة في عمليات الإنتاج و يبدو ذلك أمراً منطقياً ومعقولاً إذ أن تحقيق جانب الربح يعتبر أمراً هاماً و ضرورياً لإبقاء المستثمرين على استثماراتهم القائمة ولدفعهم للمضي قدماً في مواصلة إنجاز مشروعاتهم الإنتاجية والخدمية وتحفيزهم على الدخول في توظيفات مالية مستقبلية في مختلف القطاعات الاقتصادية. هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن من شأن تبديل مختلف الظروف والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ذات التأثير على ربحية وأداء المشروع في المستقبل من شأنه أن يحدد المكتسبات والمنافع المتوقعة. مما تقدم بإمكاننا أن نعرف الاستثمار بأنه أي استعمالاً لرأس المال بهدف تحقيق الربح في المستقبل مهما كان شكل هذا الاستعمال. (عيد، محمد عبد العزيز عبد الله، 2005، ص140)

تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر: من خلال القراءة المتأنية لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر في الأدبيات الدولية لاحظ الباحث أن هناك غموض واضح يدور حول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر. فطبقاً لكتيب ميزان المدفوعات المنشور بواسطة صندوق النقد الدولي (IMF-1993)، يشير الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستثمار الذي يتم في دولة بخلاف الدولة التي ينتهي إليها المستثمر الأجنبي، فضلاً عن اكتساب المستثمر الأجنبي جزء من إدارة المشروع عن طريق امتلاك 10% من ملكية المشروع. أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD، 1996) فقد ركزت في تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على هدف ممارسة المستثمر الأجنبي المباشر لدور الرقابة على مشروع. (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006، ص16)

تم تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه عبارة عن المدخرات التي تتبع من خارج الاقتصاد وتحاول أن تجد سبيل للاستثمار في اقتصاديات أخرى سعياً وراء الربحية العالية في ظل ظروف مستقرة سياسياً واقتصادياً ومؤسسياً. (وزارة الصناعة والتعدين، 2001)

الاستثمار الأجنبي بصورة أدق يعني أن تقوم الشركات الأجنبية بالدخول مباشرة إلى الأسواق المحلية عن طريق المساهمة أو المشاركة برؤوس أموالها وأحياناً بالتقنيات المتقدمة في مشروعات إنتاجية وخدمية في دولة مضيضة أخرى. بدلاً من الاكتفاء بإنتاج سلعتها وتسويقها في بلدها الأصلي وتعود ذلك إلى الرغبة في البحث أو إيجاد فرص تخفيض تكاليف الإنتاج ذلك باستغلال الموارد الأولية الأرخص نسبياً أو خفض تكاليف النقل والترحيل في البلد التي تم فيها الإنتاج أو السوق النهائي (محمود، سامية حسن، 2008، ص 18) يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر ثلاثة عناصر رئيسية هي: المشاركة في رأس المال Equity Capital وإعادة استثمار الأرباح Reinvested Earnings والقروض بين الشركات. (الشركة الأم والشركات التابعة لها). (عبد السلام ابو قحف، سبتمبر 2001، ص 368)

وسوف يذكر الباحث هذه العناصر في انواع الاستثمار

الاختلاف بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر

يختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر هو الاستثمار الذي يتمثل في شراء الأصول المالية من اسهم وسندات أي التوظيف المالي وهذا التوظيف يتعلق بشراء أصول جديدة نتيجة اصدار جديد، وقد يتعلق بشراء أصول سابقة في البورصة وهذا النوع ينطوي علي تملك الافراد او الهيئات او الشركات علي بعض الاوراق المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة او المشاركة في تنظيم وادارة المشروع الاستثماري. (البنك الدولي للانشاء والتعمير، 1969) عليه يتضح ان الاستثمار الاجنبي غير المباشر لا يودي الي زيادة الناتج القومي بطريقة مباشرة، ولا يتيح للهيئة الاجنبية ممارسة الرقابة الإدارية علي المشروع كما في حالة الاستثمار الاجنبي المباشر.

السياسات الاقتصادية الكلية:

تستعمل الدول أدوات عدة لإدارة سياستها الاقتصادية، ومن ثم فإن السياسات الاقتصادية الكلية وسياسة سعر الصرف يجب أن تتواءم مع كيفية تحقيق مستوى ملائم للاحتياجات الأجنبية وذلك في إطار وضع خطة عملية وقابلة للاستمرار لزيادة صافي التدفقات من رأس المال الأجنبي، إن التوازن الداخلي على مستوى الاقتصاد الكلي يظهر في صورة زيادة الطلب الكلي الاسمي للأفراد وفق مقارنة السلوك العقلاني والرشد للمستهلكين تستهدف الأبعاد العامة للاقتصاد الكلي مثل النمو الاقتصادي، ومعدلات التضخم واستقرار الأسعار، وإعادة توزيع الدخل لسد فجوة تفاوت الدخل، والتشغيل الكامل للقوى العاملة، الدين العام وغيرها من المسائل الاقتصادية ذات الطابع العام، حيث إنها لا تشتغل بالأبعاد الاقتصادية الجزئية إلا نادراً وفي الحالات التي تكون فيها الوحدات الجزئية ذات تأثير واسع على الاقتصاد الكلي، الأمر الآخر الذي يتميز به هذا النوع من السياسات أنها سياسات ديناميكية، فهي تتماشى مع مقتضيات الأحوال التي تطرأ على الاقتصاد، (ماجد الخروصي، السياسات الاقتصادية الكلية 2023)

السياسة المالية:

تعرف بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل و الناتج القومي ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية. (محمود حسين الوادي، 1988، ص 182).

أهداف السياسة المالية: (غازي عبد الرزاق النقاش، 2003 ، ص 260)

1. المحافظة على علي معدل التضخم.
 2. الوصول الي مستوي التوظيف الكامل ، وتجنب الوقوع في مشكلة البطالة.
 3. رفع مستوى النمو الاقتصادي.
- السياسة المالية والفجوات الاقتصادية: عندما يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، قد يواجه الاقتصاد المحلي اختلال التوازن، يعني هذا أن كمية الناتج لا تستطيع تلبية الطلب الموجود في الاقتصاد. فعندما نكون في وضع أقل من وضع التوظيف الكامل، فإن النقص في المخزون يدفع المنتجين إلى توظيف عناصر إنتاج جديدة مثلاً من أجل زيادة مستوى الإنتاج، ومن ثم يرتفع حجم الناتج (العرض الكلي)، إلى أن يتساوى مع حجم الطلب الكلي. أما إذا كان الاقتصاد في وضع التوظيف الكامل، فإن هذا يعني أن جميع عناصر الإنتاج الموجودة في الاقتصاد موظفة بشكل كامل، وبالتالي فمن غير الممكن توظيف إنتاجية جديدة. إن ارتفاع حجم الطلب الكلي في هذه الحالة، وعجز العرض الكلي عن ملاحقة الطلب الكلي ستؤدي إلى مشكلة تضخم (ماذا يسمى هذا النوع من التضخم عندما يكون الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي الفجوة التضخمية Inflationary Gap)، لمواجهة هذه المشكلة، تقوم الحكومة بالتدخل من أجل تحقيق

الهدف التالي: مواجهة الفجوة التضخمية (Inflationary Gap)، وهي الفجوة الناتجة عن زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، وذلك عند مستوى التوظيف الكامل وبالتالي محاولة تقليص حجم الطلب الكلي في الاقتصاد. وبما أن الإنفاق الحكومي يعتبر عنصر من عناصر الإنفاق الكلي (أو الطلب الكلي)، فإن تقليص أو تخفيض حجم الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى تقليل حجم الإنفاق الكلي إلى المستوى الذي يكون فيه الطلب الكلي مساوياً للعرض الكلي. (paul Krugman @robin wells, 2006,p380)

من جانب آخر، تستطيع الحكومة استخدام أدوات السياسة المالية، وهي الضرائب. فعند فرض ضريبة على الدخل، فإن ذلك سيؤدي إلى تقليص مستوى الدخل الشخصي المتاح بقيمة الضريبة ومن ثم انخفاض مستوى الاستهلاك ومستوى الادخار. إذاً، تقوم الحكومة باتباع سياسة مالية انكماشية (Contractionary Fiscal Policy) والتي تتمثل في تخفيض حجم الإنفاق الحكومي، أو زيادة الضرائب من أجل مواجهة الفجوة التضخمية. (paul Krugman @robin wells, 2006,p382)

أما في حالة الطلب الكلي أقل من العرض الكلي، أو ($AD < AS$)، وتسمى هذه الحالة بالفجوة الانكماشية (Contractionary Gap)، فإذا كان الاقتصاد في وضع أقل من وضع التوظيف الكامل، فإن الزيادة في المخزون (أي الفائض من السلع والخدمات)، ستدفع المنتجين إلى توظيف عناصر إنتاج أقل من أجل تقليل حجم الناتج، ومن ثم انخفاض العرض الكلي إلى أن يتساوى مع حجم الطلب الكلي. وفي هذه الحالة سيواجه الاقتصاد مشكلة بطالة، وذلك بسبب الاستغناء عن بعض العناصر الإنتاجية. من أجل مواجهة الفجوة الانكماشية، من خلال محاولة زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد عن طريق اتباع سياسة مالية توسعية (Expansionary Fiscal Policy)، زيادة حجم الإنفاق الحكومي، والذي سيؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق الكلي إلى المستوى التوازن. (عمر الصخري، 2005، ص 96) أما عند استخدام أدوات السياسة المالية التوسعية وهي الضرائب، فإن مواجهة الفجوة الانكماشية عن طريق انخفاض الضرائب وزيادة مشتريات الحكومة من السلع والخدمات وانخفاض التحولات الحكومية، حيث سيؤدي ذلك إلى زيادة الطلب الكلي.. إذاً، تقوم الحكومة باتباع سياسة مالية توسعية وذلك لمواجهة الفجوة الانكماشية. (paul Krugman @robin wells, 2006,p380)

السياسة النقدية: (Monetary Policy)

عرف (رحيم حسين، 2016، ص 177) على أنها عملية استخدام مجموعة مختلفة من الأدوات والسياسات 3 الهادفة إلى التأثير على عرض النقد والأداء الاقتصادي بشك عام.

يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها "مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف إقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة"، والسلطة النقدية هنا يقصد بها بنك البنوك (البنك المركزي) في أية دولة وتبنى السياسة النقدية على التأثير في عرض النقود أو المعروض النقدي بأدوات معينة تسمى أدوات السياسة النقدية. (عبدالمطلب عبد الحميد، 2013، ص 18)

- 1- عمليات السوق المفتوحة (Open Market Operations) البنك المركزي يشتري ويبيع السندات الحكومية، من أجل التأثير على عرض النقود في الاقتصاد بالزيادة أو الانخفاض
- 2- احتياطي الودائع: يقوم البنك المركزي بإلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع كاحتياطي قانوني، البنك التجاري لا يتصرف بهذا المبلغ. وهذه النسبة تعرف بنسبة الاحتياطي القانوني أو الاحتياطي المطلوب Required Reserve Ratio
- 3- سعر الخصم Discount Rate: البنك المركزي بفرض سعر فائدة علي البنوك التجارية في حالة الاقتراض يسمى بسعر الخصم. وهي تكلفة الاقتراض وعائد الوديعة.

السياسة التجارية:

تتمثل في أسعار الصرف، والرسوم الجمركية. وتنقسم أسعار الصرف إلى ثلاثة أقسام: سعر الصرف الحر، وسعر الصرف المرن، وسعر الصرف المثبت. سعر الصرف الحر فيتحدد فيه سعر العملة حسب تقلبات العرض والطلب. أما سعر الصرف المرن فهو يتحدد حسب العرض والطلب مع تدخل الدولة أحيانا عند الحاجة للدفاع عن هذا السعر، كذلك يعرف السعر العائم أو التصحيح الذاتي بحيث تظهر الاختلالات في العرض والطلب تلقائياً في السوق وسعر الصرف المثبت تثبتها السلطات النقدية في بلدانها عن طريق استخدام الذهب كوسيط دولي ومحلي للتبادل للتأثير في السياسة التجارية فهي الرسوم الجمركية. وتفرضها الدولة لتحقيق عدة أهداف منها

حماية الصناعة الوطنية يتم حمايتها جمركياً حتى تنافس الصناعات الأجنبية وتحقيق العدالة في توزيع الدخل من خلال فرض رسوم عالية علي السلع الترفيهية ومنخفضة علي السلع الضرورية

تنوع الإنتاج الصناعي ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات من خلال فرض رسوم منخفضة علي واردات وسائل الإنتاج بالتالي الحد من الواردات وتعرف هذه السياسة بإحلال الواردات. (شنية سمير، 2019، ص31)

الجانب التحليلي:

توصيف النموذج القياسي للدراسة: للوقوف على مدى جاذبية المناخ السائد في البلاد لآبد من التطرق إلى الأوضاع الاقتصادية السائدة باعتبارها من أهم محددات مناخ الاستثمار الجاذب. ويمتد استخدام عدد من المؤشرات الاقتصادية لتحليل جذب الاستثمار وهي:

أولاً: حجم السكان:

متغير السكان من المتغيرات المهمة في جذب الاستثمار يعني حجم السكان بالمدن والأرياف ويعني درجة التحضر وقد أخذت البيانات من الجهاز المركزي للإحصاء وعادة يتم الإحصاء أو التعداد السكاني في فترات متباعدة. كلما ما زاد حجم السكان يؤدي ذلك زيادة الطلب علي السلع والخدمات حيث يساهم النمو السكاني الي زيادة الطلب الاستهلاكي الذي يؤدي الي زيادة الطلب علي السلع الرأسمالية المنتجة للسلع الاستهلاكية. (عبد الله، عبد الكريم، 2010، ص 34)

ثانياً: معدل نمو الناتج المحلي:

هناك اجماع بين الاقتصاديين على وجود علاقة مباشرة بين حصة الاستثمار في الناتج المحلي وبين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، ويستمد هذا العامل نظرية المعجل وهي التي تقول للحفاظ على علاقة ثابتة بين مقدار راس المال المستثمر والمبيعات المتوقعة، وبذلك فإن مقدار الاستثمار يعتمد على التعبير الناتج كما أن هناك اعتقاد سائد في الأوساط الاقتصادية بان علاقة الاستثمار بالدخل عادة ما تكون متباطئة، وذلك لأن قرارات الاستثمار تأخذ وقتاً طويلاً حتى يتم تنفيذها ولذا فإن الدخل ممثل بالناتج المحلي الاجمالي يكون متباطئاً لفترة واحدة. إن هنالك علاقة ارتباط قوية بين معدل نمو الناتج كمقياس أيضاً لحجم سوق الدول المضيفة و بين الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث إن ارتفاع هذه المعدلات يعني ارتفاع فرص التقدم والتحسين في الاقتصاد القومي وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لإشباع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات (.صلاح المهدي البيرماني، 2006، ص164).

ثالثاً: التعامل مع العالم الخارجي(الصادرات):

يعكس هذا العامل أثر درجة الانفتاح الاقتصادي علي الأسواق الخارجية ويقصد به الانكشاف التجاري العالمي في خلق علاقات خارجية جيدة، الذي يتكون من ميزان المعاملات الخارجية والجارية وميزان المعاملات الرأسمالية ومؤشرات الانفتاح الخارجي تتمثل في زيادة الصادرات والحد من الواردات، وبالتالي، تقليل أو التخلص من عجز الميزان التجاري. غير أن أثر هذه السياسات لا يتوقف عند هذا الحد. فقط. بل يؤدي إلى رفع مستوى الطلب الكلي بالمجتمع، وبالتالي، زيادة مستوى الناتج القومي ومستوى التوظيف، وكذلك رفع معدل النمو الاقتصادي بالمجتمع. (عبد الله، ناصر، 2020، ص7)

من هنا يمكن القول أن العلاقة بين حجم الاستثمار الاجنبي والتصدير علاقة طردية.

رابعاً: التراكم الرأسمالي:

هي الموجودات الطويلة الأجل التي اشترت بغرض المتاجرة مثل العقارات والأراضي، بغرض بناء عمارات، وتعتبر هذه الأراضي ضمن المخزون السلعي. تدفق حجم الاستثمار يزيد من ذلك للعلاقة الطردية بين التراكم الرأسمالي والاستثمار الاجنبي المباشر لأن الاستثمارات الأجنبية. تؤدي إلى حصول الحكومة على إيرادات جديدة في صورة ضرائب جمركية وضرائب على الإنتاج تزيد امكانية الحكومة على الانفاق العام وتمويل مشروعات التنمية. تؤدي زيادة التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة الدخل المحلي إلى أن يكون هناك امكانية لزيادة الادخار المحلي مما يؤدي بدوره لرفع معدل التكوين الراسمالي المحلي. فهو يمثل توسيع رأس المال الثابت، عن طريق تخصيص جزء من فائض القيمة، وتحويل إلى رأس مال نقدي ورأس مال إنتاجي وأن إعادة الإنتاج في هذه الحالة تعبر عن إعادة الإنتاج الموسع. (أبو الرب، الكخن، 2002، ص 158،).

خامساً: التمويل المحلي:

يعتبر التمويل هو النشاط الأساسي الذي يعتمد عليه الاستثمار حيث يتمثل التمويل في توفر الموارد المالية من مصادرها المختلفة وكيفية التوزيع علي الاستخدامات المختلفة للشركات. محمد الفاتح المغربي، 2018، ص9.

علية يمكن القول بوجود علاقة قوية بين توفر التمويل وحجم الاستثمار

سادساً: سعر الصرف:

استقرار سعر الصرف يعني استقرار العوائد المتحصلة من الاستثمار الأجنبي للبلد المضيف وكذلك الاستقرار سعر الصرف يجذب رؤوس الأموال الأجنبية اذا توفرت الفرص الاستثمارية المربحة ومقابل ذلك التقلبات تعرض مالكي رؤوس الأموال الي خسارة. (فرحان ونايف ، 2000، 169)

التأثير الايجابي لزيادة سعر الصرف الحقيقي على الدخل الحقيقي يمكن أن يزيد الطاقات الانتاجية المرغوبة للمنساء، وبالتالي يزيد الاستثمار الاجنبي. (محمد احمد الافندي ، 2012 ص59)

إن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة مما يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار الاجنبي. إن زيادة سعر الصرف الحقيقي يعني ارتفاع السلع الرأسمالية مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار الاجنبي. أن يحدث اثر ايجابي على جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في حالة ما اذا كانت العملة المحلية ضعيفة نسبياً مقارنة بالعملة الأجنبية للمستثمر الأجنبي (حازم بدر الدين الخطيب ، 2006 ، 227).

سابعاً: معدل التضخم المحلي:

ينجم التضخم عن ابعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية ومن نتائجه الاقتصادية انخفاض معدلات النمو الحقيقي للاقتصاد رغم الزيادة الاسمية لحجم الاستثمار وزيادة تكلفة الاستثمار نتيجة لارتفاع الأسعار تدفع المستثمرين الي العزوف عن الاستثمار. (نور ، احمد ، 2020، ص11).

ثامناً: العجز في الموازنة: هي الحالة التي تكون فيها الانفاق العام اكبر من الإيرادات حيث تعجز الإيرادات عن تغطية النفقات حيث توجد العلاقة العكسية بين العجز في الموازنة وتدفع حجم الاستثمار الاجنبي ويظهر ذلك خلال زيادة الضرائب لأنه كلما زادت الضرائب يقل الاستثمار. (إبراهيم علي الملحم ، 1998، 107).

الشكل الرياضي المقترح: لبناء النموذج القياسي استرشدنا بالدراسات التطبيقية والنظرية المقترحة في ادبيات الاقتصاد والتي تم عرضها في الجزء السابق، بالإضافة إلى البيانات المتاحة عن متغيرات النموذج. وعليه تم صياغة النموذج التالي لدالة اثر السياسة الاقتصادية الكلية على الاستثمار الاجنبي المباشر.

$$Fdi = f(pop, Gdp, Gfc, op, dep, ex, inf, db)$$

Fdi تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر

Pop حجم السكان

GDP الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة

Ca التراكم الراسمالي

Op الانفتاح الاقتصادي

LF التمويل المحلي

ex سعر الصرف

Inf معدلات التضخم.

Dd لعجز في الموازنة العامة

3-2-5 الاشارات المسبقة للمعالم :

في هذه الخطوة يتم تحديد توقعات مسبقة عن إشارة و حجم معلومات النموذج و بناء علي ما تقدمه فروض الدراسة والدراسات السابقة .

$$Fdi = a0 + a1 pop + a2Gdp + a3ca + a4op + a5LF + a6ex - a7inf + a8Dd + u$$

a0 الثابت

a1 معامل السكان

a2 معامل الناتج المحلي

a3 معامل الاستثمار الحكومي

a4 معامل الانفتاح على العالم الخارجي

a5	معامل حجم التمويل
a6	معامل سعر الصرف
a7	معامل معدلات التضخم
a8	معامل العجز في الموازنة العامة
a0	الثابت اشارته موجبه للعلاقة الطردية.
a1	معامل السكان اشارته موجبه للعلاقة الطردية .
a2	معامل الناتج المحلي اشارته موجبه للعلاقة الطردية.
a3	معامل الاستثمار الثابت اشارته موجبه للعلاقة الطردية .
a4	معامل الانفتاح اشارته موجبه للعلاقة الطردية.
a5	معامل حجم التمويل اشارته موجبه للعلاقة الطردية.
a6	معامل سعر الصرف اشارته موجبه للعلاقة الطردية.
a7	معامل معدلات التضخم اشارته سالبه للعلاقة العكسيه.
a8	معامل العجز في الموازنة العامة. اشارته سالبه للعلاقة العكسيه
U	المتغير العشوائي.

مصادر البيانات الاحصائية المستخدمة في الدراسة:

اعتمد الباحث على البيانات والاحصاءات المنشورة والصادرة من مصلحة الاحصاء وبنك السودان. وزارة الاستثمار وزارة المالية تقارير العرض الاقتصادي لسنوات مختلفة وبعض البحوث غير منشورة واوراق عمل ومؤتمرات وبعض من الكتب ومواقع مختلفة

اختيار جذور الوحدة: نظراً للطبيعة غير الساكنه لبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية فإن تحليل السلاسل الزمنية يفيد من الأهمية للتأكد من سكون واستقرار بيانات السلسلة الزمنية موضع الدراسة. وقد أوضحت الدراسات التطبيقية أن أغلب السلاسل الزمنية تحتوي على جذور الوحدة، وأن مستويات تلك السلاسل الزمنية غير مستقره وبالتالي فإن وجود جذور الوحدة، في السلاسل الزمنية يؤدي إلى انحدار زائف ونتائج غير مؤثوقه، لذلك فإن الخطوة الأولى في التحليل الاحصائي لهذه الدراسة يتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات، وموضوع الدراسة وتحديد ما إذا كانت السلسلة الزمنية في هذه الدراسة مستقره في مستواها أو عند حساب الفروق الأولى أو الثاني، وقد اعتمدنا على اختبار ديكي قولر واختبار فيليب بيرت 1988 Phillip-Perron المركب Dickey – Fylleg Augmented 1979 واستناداً إلى هذين الاختبارين لمقارنة قيمة t المقدره مع الجدولية اتضح ان t المقدره أقل من قيمة t الجدولية ويعاد تقدير المعادلة في حالة قبول فرضية العدم باستخدام الفروق الأولى لها لتحديد ما إذا كانت السلسلة الزمنية تحوي على جذور الوحدة اي انها ساكنه عند الفروق الأولى ويوضح الجدول رقم 6 – 10 نتائج اختبارات جذور الوحدة للمتغيرات موضوع الدراسة وتمثل هذه المتغيرات تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر fdi وحجم السكان pop والناتج المحلي Gdp والانفتاح الاقتصادي op (الصادرات XP) والاستثمار الثابت GFC وحجم التمويل dep وسعر الصرف EX ومعدلات التضخم inf والعجز في الموازنة dp.

جدول رقم (1\5) يوضح اختبار جذور الوحدة

Variables Adf tests test Critical value5%

Variables	Adf tests	test	Critical value5%
Fdi2	4.706931-	Ayg	3.1483-
Pop0	3.854884-	Ayg	3.1222-
GDP2	-4.293803	Ph	3.1222-
OP2	5.882668-	Ph	3.1222-
Db2	-4.661784	Ayg	3.1003-
EX2	4.323684-	Ph	3.1222-
Inf0	3.47398-	Aug	3.1222-
Depo	-0.214672	Aug	3.1003-

المصدر تحليل الباحث

Aug

اختبار – Dickey

ph	اختبار Phillip – perron
0	المتغير مستقر في نفس المستوى
2	المتغير مستقر في المستوى الثاني

يتضح من الجدول أن جميع المتغيرات غير مستقرة عند مستوياتها ما عدا متغير حجم التمويل - حجم السكان - ومعدلات التضخم. حتى أن جميع المعالم المقدرة في احصاء t أقل من القيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5% وبالتالي لا يمكن رفض فرضية جذور الوحدة بالنسبة لكل سلسلة زمنية للمتغيرات موضع الدراسة (يستثنى السلسلة الزمنية للمتغير حجم التمويل) باحتساب الفروق واعادة الاختبار يتضح لنا أن حجم السكان وتدفق حجم الاستثمار الاجنبي مستقرة في الفروق الثانية (اختبار Dickey – Fuller) (الناتج المحلي والتراكم الراسمالي والانفتاح الاقتصادي وسعر الصرف أصبحت مستقرة في الفروق الثانية تحت اختبار (phillip-perron) مما يعني الاجتياز لاختبار الثقة عن مستوى المعنوية 5% ومنها يمكن القول أن السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات تحتوي على الجذر الواحدى وانها متكاملة من درجة واحدة.

نتائج التقدير القياس لنموذج: قام الباحث بأجراء دراسة قياسية لتقدير دالة اثر السياسات الاقتصادية الكلية علي الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة (1990-2020) وذلك بأجراء عدة محاولات للوصول إلي النماذج القياسية المناسبة وباستخدام النماذج الرياضية المختلفة، ومن التوصيف المقترح للدالة اعتبرنا أن حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يعتمد علي المتغيرات التفسيرية التالية:

1. الناتج المحلي.
2. معدل التضخم.
3. حجم السكان.
4. درجة الانفتاح الاقتصادي.
5. التمويل المحلي.
6. سعر الصرف.
7. العجز في الموازنة.

وتطبيق طريقة المربعات الصغرى بمرحلتين استخدم الباحث برنامج (Eviews) تم الوصول إلي النموذج القياس المقدر كما هو موضح في الجدول رقم 2/5.

جدول رقم (2\5) يوضح النموذج القياسي المقدر

Variable	Condident	Std. Error	t.statis	Probe
C	722	5.67	1.28	0.2381
GdP	1563.696-	1009.822	1.548-	0.1601
Inf	59531663-	3918504	1.513757-	0.1685
PoP	2566.857-	15978.620	0.160643-	0.8764
oP	241.0869-	1088.800	0.221425-	0.8303
DeP	583892.3	439121.0	1.329684	0.2203
EX	13973317	7389393	1.890992	0.0953
Dp	46.53866-	67.91020	0685297.-	0.5125
Mean dependent var			43.E+08	
R-squared			0.721751	
Akaike info criterion			3.89E+08	
Adjusted R-squared			0.478284	
Schwarz criterion			42.04975	
. S.E. of regression			2.81E+08	
F-statistic630			42.43605	
Sum squared resid			. E+17	
Prob(F-statistic)			2.964464	

Variable	Conddicent	Std. Error	t.statis	Probe
		Log likelihood		328.3980-
		Durbin-Watson stat		0.075421

المصدر: تحليل الباحث

من الجدول يتضح للباحث إن انساب النماذج الرياضية لتمثيل دالة اثر السياسات الاقتصادية علي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر هو النموذج اللوغاريتمي الذي يأخذ المتغير التابع الاستثمار الأجنبي المباشر ولوغاريتم المتغيرات المستقلة (الناتج المحلي الإجمالي - معدل التضخم، عدد السكان، الانفتاح الاقتصادي - الائتمان المحلي، سعر الصرف، العجز).
فيما يلي توضيح تحليل نتائج التقدير القياسي للدالة موضع القياس والتي يمكن أن يسترشد بها الباحث عند تقييم النتائج المقدره وذلك من خلال معايير التقييم.

نتائج التحليل وفقا للمعيار الاقتصادي: بإجراء الفحص الاقتصادي للمعالم المقدره يتضح ما يلي:

1. الإشارة للثابت (a0) موجبه (723) وهي تتفق مع الواقع الاقتصادي وهي تمثل الاستثمار الأجنبي المباشر عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة تساوي الصفر، أي تمثل الحد الأدنى لتدفق حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المستقل .
 2. إشارة معامل الناتج المحلي Gdp سالبه وهي تخالف الواقع الاقتصادي والتي توضح وجود علاقة عكسية بين تدفق حجم الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي فعلي الرغم من إن الدراسات السابقة أوضحت أن هنالك علاقة موجبة بين النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن ذلك لم يتحقق في حالة السودان ، ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلي بطء معدل النمو الاقتصادي، وتجدر الإشارة إلي أن الانخفاض في معدلات النمو هذه يعكس انخفاض في التضخم أكثر مما يعكس تباطؤ معدلات نمو الأنشطة الحقيقية، هذا يعني ان انخفاض حجم الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلي زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ويمكن تفسير ذلك في ان السودان باعتباره احد الدول النامية فان انخفاض الناتج المحلي كان دافع لزيادة الاستثمارات الأجنبية وقد يعزي ذلك لقصر السلسلة الزمنية محل الدراسة. اول بعض المشاكل العقبات التي تواجه المستثمر.
 3. إشارة معدل التضخم fin إشارة سالبة وهي تتفق مع فروض الدراسة ولكنها تخالف الاقتصاد السوداني، وهي إن معدلات التضخم خلال فترة الدراسة مقبولة نسبيا مقارنة بمعدلات التضخم في الدول الاخرى وبالتالي يكن تأثيرها سلبي علي حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
 4. إشارة حجم السكان pop إشارة سالبة وهي تخالف النظرية الاقتصادية وتخالف الواقع الاقتصادي ويعزي ذلك إلي قصر السلسلة الزمنية محل الدراسة ويمكن تفسير ذلك بارتفاع حجم السكان بما تحظي به من نسب ضئيلة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
 5. إشارة معامل الانفتاح الاقتصادي Op الإشارة السالبة هي تخالف الواقع الاقتصادي. يعزي الباحث الي ان كثير من الدول، ولا سيما النامية منها، تضع بعض القيود على عمليات الإستيراد والتصدير. بهدف حماية منتجاتها الوطنية من منافسة السلع الأجنبية والحصول على موارد إضافية للخزانة العامة. والمثل على ذلك فرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة أو وضع حد اقصي لكمية السلع الأجنبية التي يسمح باستيرادها وفرض سلسلة من لاجراءات الادارية بهدف التقليل من الاستيراد من شأن هذه الاجراءت فسخ مجال امام رأس المال الأجنبي لتخطي هذه الحواجز من خلال إنشاء وحدات إنتاجية له في تلك الدول التي تطبق مثل هذه الأساليب التقييدية.
- من هنا فان الاستثمار الأجنبي المباشر علاقته بالانفتاح الاقتصادي ليس علاقة طردية ولكن الاستثمار الأجنبي يعمل علي تنشيط التجارة الخارجية يعزي هذا للأسباب الآتية:

1. الشركات يمكن لها ان تجد قاعدة توزيعية أوسع من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر حيث يعمل الاستثمار علي توثيق نطاق مزيج المنتجات التي تباع في الأسواق الأجنبية بالإضافة إلي ما يمكن تحقيقه إذا ما وجهت كافة المبيعات من خلال التصدير من سوق الدول الأم
 2. إذا استخدم الاستثمار الأجنبي المباشر لتصنيع منتج ما في الدولة المضيفة التي كانت تقوم فيما سبق للاستيراد من الدولة الأم فان الإنتاج المحلي قد يستمر في استخدام مدخرات مستورده من أمثلتها المكونات الوسيطة والآلات.
- توقع الباحث وجود العلاقة الطردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والإيرادات. إذا تمكنت الشركة من إنتاج منتج ما في دولة أخرى واستيراده إلي سوق الدولة الأم بسعر اخص أما في حالة إنتاجه محليا فان هذا بالتأكيد ينطوي علي منفعة الشركة.
1. إشارة معامل سعر الصرف Ex الإشارة الموجبة وهي التي تتفق مع النظرية الاقتصادية ويمكن قبول هذه العلاقة الإيجابية بين سعر الصرف وتدفق حجم الاستثمار فإن التأثير الإيجابي لسعر الصرف وتدفق حجم الاستثمار، مقبول في ظل اسلمة النظام

الاقتصادي في السودان، وعليه فإن بعد قدره 10% في سعر الصرف سوف يعمل على زيادة تدفق حجم الاستثمار بمعدل 1.39%.

2. إشارة معامل التمويل المحلي DP الإشارة الموجبة وهي تتفق مع النظرية الاقتصادية وتؤكد النتيجة وجود العلاقة الايجابية القوية بين التمويل و حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

أهمية هذا المتغير يشير الي الاستقرار النسبي في أسعار الصرف في السودان خلال فترة الدراسة نتائج التحليل وفقا للتحليل الإحصائي: بتقييم نتائج التقدير وفقا للمعيار الإحصائي يتضح ما يلي:

1. نجد ان جميع المتغيرات التفسيرية غير معنوية إحصائيا عند مستوي معنوي 5% فيما عدا المتغير التفسيري التمويل المحلي.
2. يبين معامل التحديد علي ان 72% من التغيرات في Fdi يمكن إرجاعها إلي المتغيرات التفسيرية بينما 23% من هذه التغيرات يمكن إرجاعها إلي عوامل أخرى (لم يتم قياسها في الدالة). تعدي الي حد الخطأ أي المتغيرات الأخرى الغير مضمنة في المعادلة ونجد دائما من عيوب معامل التحديد انه يبالغ في حقيقة تأثير المتغير المستغل ي 0.48 ونلاحظ من نتائج التحليل معامل التحديد المعدل اقل من معامل التحديد

3. يلاحظ ثبوت معنوية الدالة ككل من خلال اختبار (F 2.964464) ومستوي الدلالة 0.075421

4. كذلك ثبوت معنوية جميع المعامل المتغيرات التفسيرية في الدالة اذا نجد مستوي الدلالة لجميع معاملات المتغيرات اقل 0.05 ويمكن توضيح ذلك بصورة أخرى اذا تم مقارنة T المحسوبة للمعالم المقدره مع قيمة T الجدولية عند مستوي معنوية 5% اذا نجدها جميعها اكبر من القيمة الجدولية وهذه دلالة علي معنوية المعالم المقدره

نتائج التحليل وفقا للتحليل القياسي: بتحليل نتائج التقدير من خلال مصفوفة الارتباطات يتضح أن هناك ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة في النموذج (سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي) (التمويل المحلي والناتج المحلي) - (الانفتاح الاقتصادي والناتج المحلي) - (الانفتاح الاقتصادي والتمويل المحلي) - (السكان والناتج المحلي) اذا بلغ معامل الارتباط 0.48. بين متغيرات النموذج . مع ملاحظة عدم وجود ارتباط ذاتي للبواري حيث أن قيمة دارين واتسون DW=2.6 تقرب من القيمة المعيارية DW=2 حيث تم التأكد أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

ويري الباحث ان انسب النماذج لتفسير اثر السياسات الاقتصادية علي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تدفق حجم الاستثمار الاجنبي كمتغير تابع و الناتج المحلي. التضخم ، السكان، الانفتاح الاقتصادي ، التمويل المحلي ، العجز في الموازنة كمتغيرات مستقلة. هذا لا يعني ان المتغيرات التي لم تذكر في النموذج لاتعتبر مهمة في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر التي يتضمنها المتغير العشوائي (المدخرات المحلية ، الدخل الفردي ، حجم السوق المحلي ، التقدم التكنولوجي، عجز ميزان المدفوعات، سياسة الاستثمار ، الاستقرار الاقتصادي ، بيمقراطية الاجراءات ، رخص الاسعار،)

النتائج والتوصيات

1- النتائج الخاصة والعامه: تؤكد الدراسة علي اهمية اجراء مثل هذه الاختبارات للتحقق من مصداقية النتائج الاحصائية واستبعاد العلاقات الذاتية في نماذج الانحدار التقليدي.

لتحقيق هدف الدراسة بيان اثر السياسات الاقتصادية الكلية علي الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق هذا الهدف تم تطبيق نموذج الاحصائي الكمي التي يتعامل مع المشاكل المتعلقة بعدم سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات، حيث تم استخدام جذور الوحدة وبناء علي ما تم طرحه في الدراسة يمكن تلخيص أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1. تم حذف المتغير (التراكم الراسمالي) لضعف المعنوي الإحصائية له.
2. وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حجم السكان، الانفتاح الاقتصادي
3. وجود أثر ايجابي للتمويل المحلي وسعر الصرف.
4. أن سعر الصرف يمثل أهم المتغيرات الدراسة التي تؤثر علي الاستثمار الأجنبي .
5. انخفاض العجز احد مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي وذلك لوجود العلاقة العكسية بين العجز وتدفق حجم الاستثمار الأجنبي المباشر مؤشر لاساسية المالية.

التوصيات:

- 1- انتهاز نظام سعر الصرف المصرفي الذي يتيح حرية اكبر لخدمات أسعار الصرف وفق آلية السوق.
- 2- تطوير الأسواق المالية والمؤسسات المصرفية وتحسين دورها في مجال الاستثمار.

- 3- العمل علي توسع نطاق التعامل مع العالم الخارجي، حيث انه يعكس اثر درجة الانفتاح الاقتصادي علي النمو الاقتصادي من جهة، واثرتجارة الخارجية علي سعر العملة المحلية وعلي الاستقرار في الاقتصاد المحلي من جهة أخرى.
- 4- علي الرغم من أن الدراسة توصلت إلي تأثير الناتج المحلي الإجمالي السلبي، يظهر ذلك من خلال الإشارة السالبة لمعامل الناتج المحلي الإجمالي ، ولذلك يجب العمل علي رفع معدل النمو الاقتصادي وتحفيز المستثمرين الأجانب بتهيئة مناخ استثماري مناسب.
- 5- توسيع مجالات خدمات المصارف والصرافات من النقد الأجنبي
- 6- توسيع الائتمان المصرفي لتشجيعه لزيادة تدفق حجم الاستثمار الأجنبي المباشر
- 7- رفع معدل النمو الاقتصادي.
- 8- الاهتمام بالسياسة النقدية المستخدمة في الحد من معدل التضخم
- 9- ازالة المعوقات التشريعية والتنفيذية والإدارية أمام المستثمر الأجنبي.
- 10- تخفيض تكلفة خدمات الكهرباء والمياه والمواد البترولية بالنسبة للمستثمر الأجنبي
- 11- تشجيع اقامة التجمعات الاستثمارية مكتملة البنيات الأساسية
- 12- منح التسهيلات الجاذبة للاستثمار.
- 13- الحفاظ علي الجهود المبذولة لإعلان السودان منطقة خالية من الأمراض الوبائية لندرة الحيوان ومواكبة التدابير العالمية للإبقاء بالاشتراطات الصحية الواردة في اتفاقية التجارة العالمية.
- 14- العمل علي تحسين مناخ الاستثمار من خلال الاهتمام بأهم العوامل المؤثرة عليه وعدم الاكتفاء من بتحسين الأنظمة و التشريعات قبل الاتجاه نحو خلق الثقة والقناعة الفعلية لدي المستثمر الأجنبي.
- 15- توجيه نسبة كبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تتبع بنسبة كبيرة من الموارد الطبيعية لتحقيق التنمية الاقتصادية الموازنة، وذلك بمنح المزيد من الاعفاءات والتسهيلات في الولايات.

قائمة المراجع والمصادر:-

- عبد الكريم، واخرون، مبادي الاقتصاد الكلي مفاهيم واساسيات، الطبعة الثانية، القاهرة، 2010، ص 34
- عبد الله، م، تدابير تشجيع استثمار رؤوس الاموال الغربية في المشاريع الصناعية والسياحية والعمرانية الاردنية، عمان، مجلس البحث العلمي، 1994، ص12
- حردان، ط، مبادي الاستثمار، الاردن. دار المستقبل لنشر والتوزيع عمان، 1997، ص13
- عبد المطلب، ع، السياسات الاقتصادية علي مستوي الاقتصادي القومي، مجموعة البنك العربي، القاهرة، 2003 ص 77
- الصخري، ع، تحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 5 الجزائر 2005، ص 96
- عبدا لله عيد، م، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الاسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الاردن: دار النفائس، الطبعة الاولى، 2005، ص140.
- عبد الحميد، ع، الإقتصاد الكلي النظرية والسياسات، مصر الإسكندرية، الدار الجامعية، 2020، ص،
- حسين، ر، النقد والسياسة النقدية، تاريخ النشر 2016، الناشر، دار المناهج للنشر والتوزيع، ص 177
- حسين، م، مبادئ المالية العامة، دور نشر شبيهة بدار المسيرة للطباعة والنشر 1988 ص 182
- علي، أ، سبل معالجة عجز الميزانية في المملكة العربية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد، 26، العدد 03، الكويت، 1998، ص 107
- البرياني، ص، قياس وتحليل تفاعل عمل المضاعف والمعدل في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج المستخدم – المنتج الديناميكي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14-52-2008، ص164
- حازم بدر الخطيب، أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة حالة الأردن، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي: متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. أبريل 2006، جامعة حسبيبة بن بوعلبي بالشلف. 2006
- المنظمة العربية للتنمية الإدارية. الاستثمار في ظل العولمة. تطوير الادارة العربية لجذب الاستثمار، جمهورية مصر العربية. الشارقة. الامارات العربية المتحدة، القاهرة. 2006، ص16.
- وزارة الصناعة والتعدين. قانون التنمية وتشجيع الاستثمار الصناعي. جمهورية السودان. الخرطوم 2001

- محمود، س، اثر الناتج المحلي الإجمالي علي الاستثمارات الأجنبية المباشر في السودان خلال الفترة (1995-2005) ، الخرطوم. بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد 2008. ص 18
- مصطفى ، ن، مفهوم التضخم ، بغداد ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الهندسة والإرشاد، 2020، ص 11
- ابوقحف ، ع، السياسات والاشكال المختلفة للاستثمارات الاجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية المحدودة ، سبتمبر 2001 368
- الوادي ، م، اخرون ، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر 2
- حسين، و، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988 والتوزيع، عمان، ، ص.182
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 200، سعر الصرف ، صندوق النقد العربي 2005 ، ص 237
- طه، و، سياسة تحرير سعر الصرف في الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، 2022 ، ص 8
- الخروصي، م. السياسات الاقتصادية الكلية والميزانية العامة للدولة. 2023.
- Krugman & Wells .macrocosmics. 2013 p380-382.
- Sharp, William .Investment third Edition. prynctice-haic interatyonel new 1985 p2
- Jack, investment .mccraw –hilli.inc, fifth edition new york
- Daniel martina, précis d'économie, Nathan, Paris, 1997, p06